**الطّائفيّة السّياسيّة بين الإلغاء والإبقاء**

21-07-2022 | 00:00 **المصدر**: "النهار"

**الأب فرنسوا عقل\***

شهد [#لبنان](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d9%84%d8%a8%d9%86%d8%a7%d9%86) عبر تاريخه القديم والحديث أنظمة حكم عديدة ومختلفة، فُرضت أغلبيّتها من الخارج؛ وقد تطارح أبناؤه خلال الحرب الضّروس التي هزّت كيانه، مشاريع أنظمة كثيرة، ربّما لم تكن بمثابة الدّواء النّاجع والحلّ النّهائيّ لتركيبة المجتمع اللّبنانيّ المتعدّد الطّوائف، ممّا ينسجم مع ما أشار إليه الأديب الفرنسيّ جان جاك روسو في كتابه الشهير "العقد الاجتماعيّ"، أنّه لا يمكن لأيّ شكل من أشكال الحكم أن يلائم جميع البلدان، فكما أنّ لكلّ بلد طبيعته المختلفة عن الأخرى كذلك لكلّ نظام حكم طبيعة خاصّة به.

ومن المعروف عندنا، أنّ شكل الدّولة في لبنان ((La forme de l'Etat، تعدّديّ طائفيّ. كما أنّ "الرّوح الطّائفيّة" عموما، سائدة في حياة الشّعب اللّبنانيّ لاعتبارات تاريخيّة وثقافيّة عديدة. فالطّائفيّة عندنا ظاهرة اجتماعيّة لها ظروفها وحيثيّاتها، تتحقّق تلقائيّا إثر انتماء الفرد إلى طائفة معيّنة منذ الولادة، بطريقة لا علاقة للإرادة الشّخصيّة بها؛ وهي تنظّم الحياة السّياسيّة في هذا الوطن الصّغير منذ عهد الاستقلال وما قبل، إذ تؤمّن توزيع الوظائف العامّة ما بين مختلف الطّوائف التي تتكوّن منها الدّولة.

وإن كانت "الطّائفة" تعني لغويّا جماعة أو فرقة من النّاس يجمعهم مذهب واحد؛ فالطّائفيّة لا تعني في المفهوم الاجتماعيّ الانتماء الدّينيّ فقط، بل الانتماء الثّقافيّ أيضا، أي من الممكن أن يكون المواطن مارونيّا أو سنّياً أو شيعيّا بالمعنى الاجتماعيّ-السّياسيّ وملحدا دينيّا.
تعدّدت في الواقع آراء المفكّرين والباحثين اللّبنانيّين في نظرتهم إلى الطّائفيّة. فميّز المفكّر اللّبنانيّ كمال الحاج، بين "الطّائفيّة" التي هي مجموعة من الطّقوس التي تعبّر عن الدّين، وبين التّطرّف الدّينيّ الذي هو بمثابة مزاج سلبيّ. فالدّين في معناه الفلسفيّ هو "جوهر" والطّائفيّة "وجود"، والوجود لا ينفصم عن الجوهر. كانت نظرة كمال الحاج إلى إشكاليّة "الطّائفيّة" إيجابيّة جدّا، إلى حدّ المثاليّة. أمّا المؤرّخ والأديب فؤاد افرام البستانيّ فاعتبر بدوره أنّ "الطّائفيّة" ليست "نقمة" في حدّ ذاتها بل قد تكون "نعمة" ترفع أبناء الطّوائف المختلفة إلى التّمرّس برحابة صدر وتبادل العادات والتّقاليد، فإلى اتّساع الأفق والتّشارك في المصلحة العامّة، إن لم تصبح ألعوبة سياسيّة في أيدي الوصوليّين والانتهازيّين أو فزّاعة دبلوماسيّة يهوّل بها أصحاب الغايات من الذين يعجزون عن الوصول إلى أهدافهم عبر طريق آخر.
لكنّ ثمّة من يرى من الجهة المعاكسة، أنّ الطّائفيّة صفة ذميمة في الأصل؛ فالسّيّد محمّد حسين فضل الله، وصفها بالعشائريّة قائلاً: "إنّنا نتعفّن في طائفيّتنا، والطّائفيّات ليست أديانا"؛ كما أكّد الإمام محمد مهدي شمس الدّين قبيل وفاته، -بعدما كان أوّل المنادين بإلغاء نظام الطّائفيّة السّياسيّة في لبنان-، أنّ إلغاءها إذا تحقّق سوف "يحمل معه مغامرة كبرى قد تهدّد مصير لبنان، أو على الأقلّ استقراره، وقد تخلق ظروفا للاستقواء بالخارج من هنا وهناك..."، موصياً "بالثّبات والالتزام بنظام الطّائفيّة السّياسيّة، مع إصلاحه".

أمّا البطريركيّة المارونيّة، كمرجعيّة كبرى في لبنان-الرّسالة، فقد نظرت إلى الطّائفيّة، منذ البداية، بوجهيها الإيجابيّ والسّلبيّ فوصفتها بأنّها "داؤنا ودواؤنا"؛ سيف ذو حدّين. لكنّها شجبت ما أسمته بالطّائفيّة السّلبيّة البغيضة التي فرّقت بين اللّبنانيّين. وعليه، بالنّسبة إلى البطريركيّة المارونيّة، يجب على اللبنانيّين أن يكونوا مخلصين لوطنهم قبل طوائفهم؛ كما عليهم أن يتجنّبوا ما يسمّى بالعاطفة الطّائفيّة أي تأكيد الذّات الطّائفيّ الذي يجعل رسالة لبنان أشدّ تعقيدا. لذ، يجب العمل على تحرير الطّوائف من الطّائفيّة، لأنّ المشكلة تكمن في الممارسة وليس في الانتماء والاعتقاد. والروح [#الطائفية](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d8%a7%d9%84%d8%b7%d8%a7%d8%a6%d9%81%d9%8a%d8%a9) في أيّامنا هذه عوض أن تتراجع، تراها تنتشر وتتأصل، وهذا مدعاة قلق؛ إذ غدت الأحزاب عندنا طائفية في مجملها بدل أن تكون وطنية، حتّى تلك التي تأسّست على مبادئ علمانيّة تقدّميّة؛ فلكل طائفة حزبها أو تيارها وتراها تتسابق، وتتزاحم، وتتناحر. في مطلع الاستقلال كانت هناك كتلتان: الوطنية والدستورية، وفي كل منهما أعضاء من كل الطوائف، وكانت كلتاهما تخوضان الانتخابات النيابية على لوائح مشتركة، وكانت الروح الوطنية أعمق منها اليوم. ليتنا نعود إلى هذه الروحية! كما أنّ الأجدر إلغاء الطّائفيّة من النّفوس قبل النّصوص على ما كان يردّد غالبا البطريرك صفير. أمّا إلغاؤها من النّصوص فقط، بطريقة انتقائيّة، وهنا نقصد "الطائفيّة السّياسيّة" وحدها، فذلك يعني عمليّاً الامتناع عن توزيع وظائف الفئة الأولى بموجب ميثاق 1943، وإلغاء المناصفة بين المسيّحيّين والمسلمين في المجلس النّيابي والحكومة والإدارات. وقد طالب العديد من اليسار اللّبنانيّ خلال الحرب اللّبنانيّة، بإلغاء الطّائفيّة السّياسيّة فقط، ربّما بهدف الوصول إلى رئاسة الجمهوريّة أو الحكومة أو قيادة الجيش أو مديريّة المخابرات أو غير ذلك من المراكز الكبرى في الدّولة.

إنّ الكثيرين من المسيحيّين اللّبنانيّين وخصوصا الموارنة اليوم، لا يرغبون بإلغاء الطّائفيّة السّياسيّة ربّما لأنّهم يخشون فقدان امتياز حفظ الرّئاسة الأولى لهم وفقا للميثاق المذكور، وفقدان دورهم السّياسيّ في الدّولة عبر لعبة العدد، كون وجودهم يرتبط بدورهم السّياسيّ أيضا، ولأنّ المطالبين بإلغائها، يقصدون حصرا عدم توزيع المناصب السّياسيّة على الطّوائف وفقا للأعراف السّارية ويرفضون إلغاءها من أيّ ميدان آخر في الحياة العامّة.

ربّما كان النّظام الطّائفيّ جيّدا بعض الشّيء في حدّ ذاته، غير أنّ إساءة استعماله من قبل بعض السّياسيّين قد أورثتنا حرب 1975. وخلال اجتماعات الطّائف التي وضعت حدّا لحرب لبنان، استطاع بعض النّواب اللّبنانيّين إدراج مشروع إلغاء الطّائفيّة السّياسيّة في نصّ الاتّفاقيّة. لكنّ صياغة هذا الأمر على ما يبدو في المـــادة 95 من الدّستور لم تكن واضحة كلّ الوضوح؛ ففيما تذكر هذه المادّة أنّ على مجلس النواب اتّخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق "إلغاء الطائفية السياسية " وفق خطة مرحلية وتأليف هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم بالإضافة الى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية، سرعان ما تتحدّث في السّياق عينه، عن مهمّة الهيئة المذكورة في دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بغية "إلغاء الطائفية" وتقديمها إلى مجلسي النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية؛ حتّى أصبح الأمر بذلك هدفا وطنيّا. فهذا تناقض مقصود أو غير مقصود، أو أقلّه غموض يجب إيضاحه، لأنّ "إلغاء الطائفية السياسية" أمر، و"إلغاء الطّائفيّة" بالمطلق، أمر آخر. ثمّة بَون شاسع بينهما؛ فالطّائفيّة السّياسيّة تشمل توزيع الوظائف السّياسيّة في الدّولة، وإلغاؤها أشبه بالعلمانيّة السّياسيّة، فيما الطّائفيّة هي انتماء إنسانيّ دينيّ اجتماعيّ، وإلغاؤها يحاكي نظريّة العلمانيّة الشّاملة. لذا، تضعنا هذه المادّة، أمام إشكاليّة جديدة في النّصّ الذي يبدو في صيغته الحاليّة موضوع التباس وتأويل ونقاش، كذلك في الفقرة الثّانية التي تتكلّم عما يسمّى بالمرحلة الانتقاليّة. إنّها ثغرة يكتنفها التّناقض والغموض، نظير غيرها من الثّغرات التي تجب مناقشتها وتعديلها حسب اعتقادنا، في أوّل فرصة سانحة لذلك.

بناءً على ما تقدّم، يبدو أنّ مشروع إلغاء الطّائفيّة السّياسيّة حتّى السّاعة غير واضح المعالم والنّتائج على المستويين النّظريّ والعمليّ. والجدير بالذّكر في هذا السّياق ما قاله يوما الرّئيس حافظ الأسد للرّئيس سليمان فرنجيّة: "هذه نصيحة منّي، يجب الإبقاء في لبنان على طائفيّة الرّئاسات الكبرى". كما أنّ المجتمع اللبنانيّ غير حاضر بعد لقبول هكذا مشروع. هذا لا يعني أنّه يحقّ للطّوائف، بخلق حالة اجتماعيّة مَرَضيّة في الوطن، تتجسّد فيما يُعرف بالتجّمعات المَصلحيّة عوض الإصلاحيّة.

أمّا في حال إجماع اللبنانيّين في المستقبل على القيام بهذا الأمر، فإنّ الأجدر بهم أن يعملوا أوّلا على ترسيخ نظام مدنيّ متكامل ومتين يكون للسّلطة التّشريعيّة والتّربية والإعلام دور أساسيّ في تحضيره وتشريعه وترويجه، حيث يصبح جميع المواطنين سواسية أمام القوانين المدنيّة كافّة، ممّا يمهّد لإلغاء الطّائفيّة بصورة كاملة رويدا رويدا من النّفوس والنّصوص، لا في الأمور المتعلّقة بالوظائف السّياسيّة والإدارات فحسْب، لأنّ هذه الأخيرة في حال إلغاء الطّائفيّة السّياسيّة وحدها، قد تصبح عرضة لسيطرة الطّوائف الأكثر عددا، فتأكل السّمكة الكبيرة السّمكة الصّغيرة وننتقل بذلك من السّيّئ إلى الأسوأ، ممّا يسبّب خللا جوهريّا في طبيعة وطن الرّسالة وميثاق العيش المشترك. وحتّى ذلك اليوم المشهود، تبقى مقولة ميشال شيحا سارية على الواقع الحاليّ، وهي أنّ "الوضع الطاّئفيّ في لبنان ظاهرة هيكليّة؛ وليس لأيّ نوع من أنواع العنف أن يغيّر فيها شيئاً. للزّمن وحده أن يغيّرها أو ألاّ يغيّرها".

**\*مدير جامعة سيّدة اللويزة، فرع الشّمال**